مركز المواطنة المتساوية

خارطة طريق لحل أزمة محافظة السويداء

نحو مصالحة وطنية مستدامة

http:// equalcitizenshipcentre.com /
equal.citizenship.center@gmail.com

خارطة طريق لحل أزمة محافظة السويداء

نحو مصالحة وطنية مستدامة ضمن إطار الدولة السورية

في ظل التصعيد الخطير الذي شهدته محافظة السويداء مؤخراً، ومع تزايد منسوب العنف واتساع رقعة الانقسام المجتمعي والسياسي، تبرز الحاجة الملحّة إلى مقاربة واقعية وشاملة تنطلق من المصلحة الوطنية السورية، وتؤسس لحل سياسي عادل ومتوازن.

لقد مثّلت الأحداث الدامية التي شهدتها المحافظة نقطة تحوّل تنذر بمخاطر جدّية على السلم الأهلي ووحدة البلاد، ليس فقط في الجنوب السوري، بل على امتداد الجغرافيا السورية.

إن خطر الانزلاق نحو حرب أهلية يتزايد، لا سيما في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، وتدخلات خارجية واضحة تحاول استثمار الأزمة الداخلية السورية، وتوظيفها لفرض مشاريع تفتيت وتقسيم تستهدف بنية الدولة والمجتمع على حد سواء.

إن قراءة ما جرى في السويداء بمعزل عن السياق السوري الأوسع، أو تسطيح أسبابه إلى أحداث أمنية موضعية، هو خطأ فادح قد يقود إلى تكرار الكارثة. فالمشكلة أعمق من مجرد مواجهة بين السلطة وفصيل محلي، إنها انعكاس لفشل منهجي في إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية، ولسياسات التهميش، والانغلاق الأمني، والإفلات من العقاب، وهي سياسات تراكمت على مدى سنوات طويلة.

وانطلاقًا من مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية والوطنية، فإننا نتقدم بهذه القراءة، التي تتوخى الموضوعية، محاولين تحديد المسؤوليات بوضوح، كي نستطيع الانتقال إلى رسم معالم الحل، آملين أن تقوم هذه الورقة بفتح أوسع حوار سياسي ومدني ومجتمعي، يكون هدفه الأساسي الحفاظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها، وسلامة مواطنيها وحقهم في حياة آمنة وكريمة.

أولاً: تشخيص المسؤوليات والأسباب الجوهرية للأزمة

يتحمل النظام السياسي القائم في دمشق المسؤولية الأساسية عن انفجار الأوضاع في السويداء. ويعود ذلك إلى عدة أسباب مترابطة، أهمها:

1- غياب الفهم السياسي العميق لطبيعة المجتمع السوري وتعدديته ولطبيعة الأزمات البنيوية التي يعاني منها، وانعدام وجود رؤية استراتيجية جامعة تُقارب هذه الأزمات من منطلق سياسي – لا أمني. لقد ثبت بالدليل العملي أن تغليب منطق القوة العسكرية على منطق الحوار والمشاركة لم يؤدِّ إلا إلى انقسامات أعمق ودوامات عنف متكررة، وهي ذاتها التي أتاحت التدخل الخارجي، وأضعفت فكرة الدولة الوطنية، وشرذمت المجتمع السوري.

2- كان لأداء الإعلام الرسمي – أو بالأحرى غيابه عن دوره الحقيقي – أثرٌ بالغ في مفاقمة الأزمة، إذ لم ينجح في إنتاج خطاب وطني جامع، ولم يقدم رواية موثوقة للسوريين في مواجهة سيل الروايات المضادة. وفسح المجال للفوضى الإعلامية والتجييش الطائفي، ما زاد من منسوب الكراهية والانقسام.

3- تعمّق فقدان الثقة بين السلطة وشرائح واسعة من السوريين، خاصة مع غياب المساءلة عن الجرائم والانتهاكات، وتحديداً تلك التي حدثت في 8 ديسمبر وما تلاها، لاسيما في الساحل السوري. لم يُحاسب أي طرف حتى الآن، وهو ما أعطى انطباعا أن السلطة تتعامل بانتقائية -وانتقامية أحياناً- في تطبيق القانون، وهو أمر خطير يمس جوهر شرعيتها.

4- الممارسات التي تلت دخول قوات النظام إلى السويداء، وما تبعها من تجاوزات وانتهاكات، زادت الطين بلة. لقد تم استدعاء فصائل مسلحة من لون طائفي واحد، في مشهد ينسف تماماً سردية بناء جيش وطني جامع، ويعمّق الشعور بالإقصاء لدى بعض مكونات المجتمع، ويدفعها نحو الانكفاء على هوياتها الفرعية، أو البحث عن حمايات خارجية.

5- هذا الأمر فتح الباب للمطالبة بتدخلات خارجية، يمكن أن تؤدي وبغض النظر عن نوايا طالبيها، إلى الوصول إلى وضع تقسيمي يخدم استراتيجيات القوى المتدخلة، التي تهدف إلى الانتقاص من سيادة سورية ووحدتها. ومع معرفتنا بوجود تيارات انعزالية سابقة للأحداث الأخيرة في السويداء ، إلا أن حجم هذه التيارات وفاعليتها كان محدوداً جداً ، لكن حجم الانتهاكات التي أحاقت بالسكان عززها – للأسف - كما وعزز مطالبة البعض برفض أي حل تسووي على أرضية الخلط بين المطالب الوطنية والإنسانية المشروعة من جهة، والخصوصيات الإدارية والأمنية للمحافظة من جهة أخرى.

ثانياً: المبادئ الوطنية للحل

إن أي عملية سياسية ذات مصداقية يجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ غير القابلة للتفاوض:

1. التأكيد الصريح على أن السويداء جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، ورفض كافة أشكال الانفصال أو الحكم الذاتي خارج الإطار الدستوري للدولة.

2. إدانة جميع أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري، بما في ذلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، بوصفها انتهاكاً للسيادة الوطنية.

3. الالتزام بمبدأ العدالة والمساءلة القانونية عن الجرائم المرتكبة، كشرط أساس لأي مصالحة، ومحاسبة المتورطين من جميع الأطراف، دون استثناء، عن كل الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في محافظة السويداء.

ثالثاً: خطوات عملية للخروج من الأزمة

1- تشكيل لجنة مصالحة وطنية مستقلة

تُشكل من شخصيات مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والحيادية، وتحظى بثقة وقبول المجتمع المحلي في السويداء. تتولى هذه اللجنة مهمة التهيئة للحوار، ومعالجة الاحتقان، وإعادة بناء جسور الثقة بين الحكومة والمجتمع، على قاعدة الشراكة لا الإخضاع، وتضع الأسس لإعادة إدماج السويداء في الدولة السورية.

2- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بإشراف أممي

ينبغي أن تخضع هذه اللجنة للمعايير الدولية في تشكيل وعمل لجان التحقيق المستقلة، وأن تضم خبراء قانونيين وحقوقيين مختصين، وبرقابة دولية ومحلية من المجتمع المدني. تكلف اللجنة بالتحقيق في كل ما جرى في السويداء، بما في ذلك الجرائم التي طالت المدنيين، وأبناء العشائر، وعناصر الأمن، وتقديم نتائجها للعلن.

3- تفعيل قانون الإدارة المحلية رقم 107 لعام 2011

وذلك عبر إجراء انتخابات محلية حقيقية تفرز مجالس منتخبة تعبّر عن تطلعات السكان، وتمكنها من تسيير شؤونها الإدارية والخدمية بما يتوافق مع مبادئ اللامركزية، وتنظم العلاقة مع المركز وفق قواعد واضحة.

4- توسيع آلية تشكيل مجلس الشعب

ينبغي إعادة النظر في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لتكون أكثر تمثيلاً لمختلف المحافظات والمكونات الاجتماعية والقوى السياسية والخبرات التقنية، بما يؤسس لوضع إطار قانوني لتشكيل السلطة التشريعية على قاعدة الكفاءة والشفافية والتوازن الوطني، وتكون تمثيلية وقادرة على القيام بدور حقيقي في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية.

5- وضع أسس وقواعد لعدالة انتقالية حقيقية

عبر تشكيل لجنة وطنية مستقلة تضم خبرات حقوقية ومجتمعية وتقنية، توكل إليها مهمة إعداد مسودة لقانون العدالة الانتقالية، يراعي حاجات الضحايا، ويوفر شروط العدالة والتعويض وجبر الضرر، ويضع أسس المصالحة الوطنية وبناء السردية المشتركة، ويضع خارطة طريق لمعالجة انتهاكات ما بعد 2011 وحتى يومنا هذا.

6- إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية

من خلال لجنة مستقلة تضع تصوراً لبناء جيش وطني، عقيدته الدفاع عن الدستور والشعب وصون حدود البلاد واستقلالها، يتم بناؤه من منظور وطني لا طائفي ، بحيث يعبر عن كل أبناء سورية دون تمييز ، ويكون أداة للحفاظ على السلم الأهلي لا لكسره، ويضمن دمج السوريين من كافة المكونات في صفوفه.

رابعًا: آلية التنفيذ وضمانات الاستدامة

من الضروري اعتماد خطة تنفيذية متدرجة ضمن جدول زمني محدد، تنقسم إلى مراحل:

- المرحلة الأولى (3-6 أشهر): تشكيل لجان المصالحة والتحقيق، وضمان حماية المدنيين.
- المرحلة الثانية (6-12 شهراً) :إطلاق الحوار الوطني، التحضير للانتخابات المحلية، وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة المدنية.
- المرحلة الثالثة (12-24 شهراً): استكمال مسار العدالة الانتقالية، هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، والانخراط الكامل في العملية الدستورية.

كما يتعين وجود إشراف عربي(أو اممي) محايد، ممثلاً بجامعة الدول العربية، لضمان حسن التنفيذ، مع إشراك منظمات المجتمع المدني في المتابعة والتقييم.

إن ما يحدث اليوم في السويداء لا يمكن فصله عن المسار العام للأزمة السورية. وهو اختبار حاسم لقدرة السوريين على التعافي من ويلات الحرب، وبناء دولة حديثة قائمة على حكم القانون والتشاركية والعدالة والكرامة والمواطنة.

الحل ليس في المزايدة أو التخوين، ولا في التمترس أو الهروب للأمام، بل في الحوار والتشارك والتنازلات المتبادلة، والعودة إلى صوت العقل.

إن كل محاولة لفرض الأمر الواقع بالقوة، أو فتح الباب أمام التدخل الخارجي، إنما تعيد إنتاج الكارثة، وتُضيّع فرصة تاريخية لبناء سورية موحدة، سيدة، ديمقراطية، وعادلة لكل أبنائها وبناتها.

دمشق، 26 تموز 2025 **مركز المواطنة المتساوية**